الجملةُ الفاعليةُ وتباينُ الآراء بينَ

البصريينَ والكوفيينَ

م.د. غانم عودة شرهان(*)

الملخص :

يعـرضُ هـذا البحـثُ وقـوعَ الجملةِ فاعلاً أو نائبـاً عنه في ما جاءَ مـن كلام العلماءِ عليه مسـتوفياً ذلك ما أمكن تاريخاً ومذهباً وشـواهدَ بما يعرفُ القارىء بِخُلاصةِ، وذلك لأمرينِ أحدهمـا تعريفهُ بالظاهرةِ وبكلامِ العلماءِ عليهـا وثانيهما إثارة التفكير في مذاهبِ القائلينَ بالوقوعِ ويعدُّ هذا البحثُ في المصادر المهمةِ عن القضيةِ فأذهبُ مع الكوفيينَ واتفقُ بجوازهمِ ان يأتـي الفاعـلُ جملةً كما يأتيَ شـبه جملةٍ في مواضـعٍ كثيرةٍ ذكرْتُها في الشـواهدِ والدليلِ الواضـحُ أنَّ الفعـلَ ، قالَ مقول القولِ جملةً لكن اذا بنيَ للمجهـولِ فتكون الجملةُ نائباً عن الفاعلِ كما وردِ في الشـواهدِ التي سـنذكرها وكذلك الجارِ والمجرورِ يكونانِ نائباً عن الفاعلِ اذا بني الفاعلُ للمجهولِ مع وجودِ المفعولِ وكما في قول رؤبة المذكور وغيره.

(*) جامعة بغداد/ مركز إحياء التراث العلمي العربي .

المقدمة:

الحمـدُّ الله ربِ العالمين والصلاةُ والسـلامُ على نبينا المبعـوثُ رحمةً للعالمينِ امام الهدى سـيدنا محمد وعلى اله الطيبين الطاهرين.

وبعد:

فهـذا بحثٌ حاولتُ فيـه أنِ ابرزَ قضيةً نحويةً خلافيـةَ تباينَتْ فيها الآراءُ ما بـينَ رافضٍ ومؤيدٍ وكان هـذا الخلاف قائما بين مدرسـتينِ كبريتينِ، هما مدرسـتا البصرةِ والكوفةِ، والبحث عبارة عن سؤال طرحه علي احدُ الاسـاتذةِ ، فاتخذْته عنوانَ بحثٍ لي ما بعد الدكتوراه والسـؤال هو، (هل تقعُ الجملةُ فاعلا او نائبا عنه؟).

وقد شـدني هذا السؤالُ كثيراً، وجعلني افكرُ به طويلاً، حتى ذهبتُ الى اماتِ الكتبِ للبحثِ وجمعِ المادةِ واسـتقرائها، فوجدتهُ موضوعاً خصباً، وقد تناولـتُ اراءَ النحويينَ، ولاسـيما المتقدمينَ منهم والمتأخريـنَ واعتقـدُ أنَّ العلمـاءَ لم يركـزوا عليه بصورةٍ مستفيضةٍ في ابحاثِهم، وانما تحدثوا عنه بطريقـةٍ مختصرةٍ تكادُ تنحـصرُ لغرضِ النقاشِ لا اكثـر، ولأجل ابراز هذه المسـألة والـكلام فيها وما يهـم الباحثينَ على وجهِ الخصـوصِ، حاولتُ ان اكتبَ كلَّ ما اسـتدللت به من معلوماتٍ وافكارٍ وما جمعناهُ من اراءِ النحويينَ وحجتهم في القبول وعدمه. وقد تضمنْتْ خطةُ البحثِ مقدمةٍ وتمهيدٍ وعلى محاور عدة وهي كالاتي:

- اراء العلماء
- اراء البصريين وعرض اراءهم وادلتهم النحوية.
- اراء الكوفيين وعرض اراءهم وادلتهم النحوية.
- اراء المحدثين وترجيحاتهم.
- ما توصل اليه البحث من نتائج.
- ثبت المصادر.

الكلمات المفتاحّيـة: الجملة الفاعلية، مدرسـة البصرة، مدرسة الكوفة، قضية خلافية.

التمهيد

آراء العلماء:

ان الباحـثَ في النحو العربي دائماً يجدُ نفسـهُ مدفوعـاً الى النظـرِ والتفتيـشِ في كتابِ سـيبويه بوصفـهِ اول اثر نحوي باق يمثـل جهودَ المرحلةِ الاولى من النحاةِ ، بل يمثلُ الفهم النحوي الراشد، فهـو يُعنى بتميـز التراكيب وكشـف خصائصِها وتوائمها مع ملابسـاتها _ كما يقول الشـاطبي _ ((وان تكلمَ في النحوِ، فقد نبهَّ في كلامهِ على مقاصد العـربِ ، وانحاء تصرفاتهـا في الفاظِها ومعانيها، ولـم يقتـصرْ فيه عـلى بيـان أنَّ الفاعـلَ مرفوعُ والمفعـولَ منصوبُ، نحو ذلك بـل هو يبينُ في كل بابٍ ما يليقُ به حتـى أنه احتوى على علمِ المعاني والبيانِ ووجوه تصرفات الالفاظ والمعاني)).[1]

اذن يأخـذُ الفاعـلُ اعـرابَ الرفعِ لأنه مسـندُ إليه في حـين يأخذ المفعـولُ النصبَ لأنه ليس مسـندا إليـه ولا مضافا إليه، فقد ذكر الـرضي، أن الفراء والكسائي اجازا قيام جملة خبر كان وجعل مقام الفاعل نحو: كينّ يُقام، وجعل يُفعل. واجاز الفراء وحدة قيام خبر كان المفرد نحو: كينّ قائم[2].

(١) ابـو اسـحاق الشـاطبي ، الموافقـات ٤/١١٥/١١٦ وينظر النحو والدلالة (١٦-١٧. ٢).

(٢) ينظر شرح الكافية ١/٢١٦ -٢١٧ .

ولكن الرضي اعترضَ على ذلك بأمرينِ احدهما ان الفعلينِ: كان وجعل، من المبتدأ والخبرِ، ولا يحذفُ المبتـدأ في هذا البابِ الا هـو منويُ، ويلزمُ عن ذلك عدم نيابةِ الخـبرِ كان المفردُ وهو ما اجازهُ الفراءُ وحـدهُ. وثانيهما ان الجملةَ لا تقـومُ مقامَ الفاعلُ ونائبـهُ الا محكيـه او مؤولـه بالمصـدرِ مضمون الجملة، وزاد قوله: لا معنـى لنحو: كينّ القيام[٣] عـلى ان سـيبويه اجاز نحو قُعد وخـرج بإضمار المصـدر لان هـذا المصدر يفيد معنـى معنًيا، وان كان الفعـلُ المذكـور عند سـيبويه من غير صنف فعل كان[٤].

ولابن هشام رأي في هذه المسألةِ ، فهو يشيرُ الى الخلافِ في كون الفاعـلُ جملة ونائب الفاعل اولا، وينص على ان القياس المطرد لا يكونان جملة وهو المشـهور، ويتبع ذلك أنَّ ممن يجيز وقوعَ الجملةِ فاعلاً او نائباً عنه هشـام وثعلـب، وأنَّ اجازتهما تلـك مطلقة نحو: يعجبني قام زيد, وكذلك الفراء وجماعـة، لكنهم يفصلون، وان هؤلاء ينسـون ما ذهبـوا إليـه من اجازاتـه الى سـيبويه. ويذكر ان الاكثرين منعوا ذلـك، وجعلوا ما جاء منه مما هو وهم وأولوه[٥].

أمـا سـيبويه فقد أجـازَ إنابةَ المصـدر اذا كان الفعـل لازما عـلى أن يضمر ومعـه التوقع: (قعد وخُـرج) يقال ذلـك لمن ينظرٌ القعـودَ ولمن ينظر الخروج ويتوقعانه وقد اشرنا إليه سابقاً.

(٣) المصدر نفسة .
(٤) الكتاب ٤٦/١.
(٥) مغنـي اللبيب ٤٢٨/٢ وينظر شروح الذهب ١٩٨-١٩٩.

ـ آراء البصريين وأدلتهم النحوية:

ولقد جاءَ على لسانِ الخطيب الاسكافي اذ يقولُ: ((والفاعلُ عند البصريـينَ لا يكون الا مفرداً، ولا تصح الجملةٌ مكانه، ولذلك يقولون في قوله تعالى: (ثم بدالهم بعد ما رأوا الآيات ليسجننه) (يوسف: ٣٥) ان الفاعل ((بدا)) هو المبتدأ الذي دل عليه الفعـل لان الفاعـل دال على مصـدر وكذلك قوله: او لـم يهد لهم كم اهلكنا) (السـجدة: ٢٦) فاعل (يهد) عنـد مذهبنا (واذ قيل لهم اسـكنوا) الذي اقيـم مقام فاعل ((قبل)) مفرد لا يصحُ ان يكون جملةَ ولا يجوز ان يكون (اسكنوا) مكانَ الفاعلُ كمـا كانت مكان المفعول في قوله تعالى: (واذ قلنا ادخلوا) فعلى التقديـرِ يكون للقائمِ مقام الفاعل لفظـاً مفرداً وهو القول كما كان البداء فاعل قوله (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات) واذ اخرج قوله: (اسـكنوا) عـلى ان يكون فاعـلاً، وكان لفظهُ في موضـوعِ الفاعل)) فهو يقولُ ويؤكدُ على مذهبنِا بإنـه يؤيد رأي البصريـينَ لا رأي الكوفيينَ وبهذا الكلام يتضح لنا على انه بصري وليس كوفي.

وكذلـك يشـير في ايـة اخـرى وهـو (سـنزيدِ المحسـنين) ويحـذفُ الواوَ منه، واسـتئنافه خبرا مفردا، وهذه المسألة هي التي غلط فيها ابو سعيد السـيرافي في أول شرحه من ترجمـةِ الكتابِ، وهو قولـهُ باب علـم ما الكلم مـن العربيـةِ، وعدة من العربيةِ، فجعل ما الكلـم من العربية، وهي جملةٌ في موضـعِ الفاعلِ من يعلم وهذا مـا يأباه مذهبه ومذهب اهل البصرة)[٦].

(٦) درة التنزيل وغـرة التأويل :١٣ وينظر شرح الكافية ٢١٦/١ -٢١٧.

وقـد تعـرضَ صاحـبُ الطرازُ لهـذه المسـألةِ اذ يقول: (اما حذفـه فقليل يوجد، لأنه صار معتمداً للحديـثِ، وقد جاء حذفـه مع قيـامِ الدلالةِ عليه في نحـو قولـة تعـالى: (ثم بـدا لهم مـن بعد ما رأوا الآيات ليسـجننه) (يوسـف: ٣٥) اي بدالهم سيسـجننه وفي ضميرِ الشأنِ والقصةِ في مثل كان زيد قائم، اي والشـأن، وانما اجاز حذفه لما كانت هذه الجملة قائمة مقامه وسـادة مسده، وفي مثل: نعـم رجلا زيد، لان التقديرِ فيه: نعم الرجلُ رجلا زيـد، وانما جاز حذفه لمكان ما ذكر من التفسـير بقولنا: رجلاً، ولا يجـوز الاقدامُ على حذفهِ الا مع قرينة تدل عليه دلالة ترشدُ اليه، والاقرب ان يقال في نعم وبئس، وضمير الشـأن انـهُ مضمر وليس محذوفـا لان مـا يقتـضي الاضمار حاصـل وهو الفعل، فلهذا كان جعله مضمراً احق)[٧].

وقد فَسَرَ القرطبي هذهَ المسألةَ في تفسيرهِ نحو قولـه تعالى: (ثم بـدا لهم من بعد مـا رأوا الآيات ليسجننه) (يوسـف: ٣٥) اذ يقول: (الاولى: قوله تعالى: (ثم بدا لهم) اي ظهر للعزيز واهل مشورته (من بعد ما رأوا الآيات) اي علامات براءة يوسـفُ مَنْ قدَّ القميصَ من دبرٍ وشـهادةَ الشـاهدُ، وحزّ الايدي، وقلة صبرهن عن لقاءِ يوسف: ان يسجنوه كتماناً للقصةِ الا تشـيعُ في العامةِ، وللحيلولةِ بينه وبينها وقيل: هي البركاتُ التي كانت تنفتحُ عليها ما دام يوسـفُ فيهم والأولُ اصحُ، قال مقاتل عن مجاهـد عن ابن عباس في قولـه: (قال: ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات) القميص من الآيات وشهادة الشاهدُ من الآياتِ وقيل: الجأها الخجلُ من الناسِ والوجـلُ من اليأسِ الى ان رضيَتْ بالحجابِ مكان خوف الذهاب، لتشتفي اذا متعت من نظره، قال:

وما صبابة مشتاق على أملِ

من اللقاء كمشتاقٍ بلا أمّلِ

والثانية: قوله تعالى: (ليسـجننه) (يسجننه) في موضعِ الفاعلِ اي ظهر لهم ان يسجنوه، هذا قول سـيبويه. قال المـبرد: وهذا غلطَ لا يكـون الفاعلُ جملـةً، ولكن الفاعـلَ ما دلَ عليـه ((بدا)) وهو مصـدرُ اي بدا لهم بداء، فحـذف لان الفعل يدل عليه، كما قال الشاعرُ:

وحقَّ لمن ابو موسى ابـوه

يوفقه الذي نصب الجبالا

اي وحقَ الحقُ، فحذفَ، وقيل: المعنى ثم بدا لهم رأي لم يكونوا يعرفونه، وحذف هذا لان في الكلام دليلا عليه، وحذف ايضاً القول اي قالوا ليسجننه، واللام جواب ليمـين، قاله الفراءُ وهو فعلُ مذكورُ لأفعلٍ مؤنثٍ، ولو كانت فعلا مؤنثا لكان يسجنانه، ويـدل على هـذا قوله (لهم) ولم يقـل لهن، فكأنه اخبرَ عن النسـوة واعوانهنَّ فغلب المذكر؟ قال ابو علي، وقال السـديُّ: كان سـبب حبسِ يوسـفَ ان امرأةُ العزيزةِ شكتِ اليه أنه شهرها ونشرَ خبرها، فالضميرُ على هذا في (لهم) للملك[٨].

وقـد ذهبَ سـيبويه ((إلى ان الفاعلُ قد يكون جملـة كمـا جاء في قولـه تعالى (ثم بـدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه) (يوسف: ٣٥)، لأنه موضـعُ ابتداءُ الا ترى انك لو قلـت: بدا لهم ايهم

(٧) الطراز ٣/١١٦.

(٨) تفسير القرطبي الجامع لأحكام القران المجلد ٩-١٠ وينظر التفسير الكبير مفاتح الغيب المجلد ١٧-١٨ .

افضل، لحسن كحسنة في علمتُ، كأنك قلتُ: ظهرَ لهـم أهذا افضل ام هذا))[٩] فسـيبويه اشـار الى ان (ليسـجننه) فاعل كما ضربَ مثلا ليؤكد ذلك لجملة ايهم افضل.

وقـد فسرَ ابن هشـام رأي مكـي في قوله تعالى: (كتب على نفسـه الرحمة ليجمعنكـم) (الانعام: ١٢) ان (ليجمعنكـم) بـدلا من ((الرحمة)) وقد سـبقه الى هذا الاعراب غيره، ولكنـه زعمَ ان اللام بمعنـى ((أن)) المصدريـة وان من ذلك (ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسـجننه) (يوسـف: ٣٥) اي: ان يسـجنوه ولـم يثبـتْ مجـيء الـلام مصدرية[١٠].

وقـد اشـارَ عبـدُ القاهـرِ الجرجانـي في دلائلِ الاعجـاز اذ يقول ((وقـد اجتلَّبتْ اسـم الموصول (الذي) (لوصف المعارف بالجملِ) فمَن ذلك قولهم: أنَّ الـذي اجتلبـت ليكون وصلة وصـف المعارفِ بالجمـلِ كمـا اجتلَّبـتْ (ذو) ليتوصـلَّ بـه الى الوصفِ بأسماءِ الاجناسِ يعنون بذلك انك تقول: مررْتُ بزيدٍ الذي ابوه منطلقٌ وبالرجالِ الذي كان عندنـا امس فنجدك قـد توصلت بـــ (الذي) الى ان ابنـت زيـداً من غيره، بالجملـة التي هي قولك ((ابوه منطلـق)) [١١] كما ارادَّ أنْ تفيدَ في الجملةِ في موضـعٍ لا تأتي فيه جملـةٌ في العربيةِ او جدَتْ هذا الطريقِ في اسـتعمال (الذي) لوصف المعرفة بالجملة كما اتت حـروف الوصل (أن، وأنّ، وما، وهمزة التسـوية ليكون للجملةِ الوصليةِ محل من الاعرابِ بدل من مفرد.

والحـروفُ المصدريـةُ، مـا وأن وأنّ، وهمـزة التسـوية، هـذه مع الجملـة الفعلية التـي بعدها تكون جملة مصدرية تقوم مقام المفرد سواء كان فاعـلا مثل سرني مـا فعلته، او مفعـولاً رأيتُ ما فعلتـه جدا؟ او المضاف اليه عجبتُ بانكَ ناجحُ في الامتحانِ[١٢].

اما بالنسـبةِ لحـرفِ الجرِ والظـرفِ والمصدرِ الذي يقعُ مفردا اذ ذكر صاحب كتاب شرح اللمع عـن ابي الفتح فانه قـال: ((فان اتصل به حرف جر، او ظـرف، او مصدر، جاز ان تقيم كل واحد منهـم على انفراد، مقام الفاعل، تقولُ: سْرتُ بزيدٍ فرسـخين يومين سيرا شـديدا، انما قال ذلك، لان الفعلَ يدلُ على ثلاثةِ اشـياءٍ: يدل على المصدرِ، من جهةِ اللفظِ، ويدلُ عـلى الزمانِ، من جهةِ الصيغةِ ويـدلُ على المكانِ من جهـة المعنى، ولما كان كذلك اشترِكِ المصدرِ وظرف الزمان، والمكان في قيام كل واحد منهم مقام الفاعل))[١٣].

• آراء الكوفيين وادلتهم:

قـال ابـو الفتح ((فـان كان هناك مفعولُ به صحيـحُ لم يقمُ مقامَ الفاعـلِ غيره تقول: ضربتُ زيدا يوم الجمعة ضربا شـديدا، لا يجوز ان تقيم مقام الفاعل، غير زيد، لأنه المفعول الصحيح، قال تعالى: (ومن قدر عليه رزقة) (الطلاق: ٧) فرفع (رزقهُ) لأنه مفعـولُ صحيحُ، ولم يقرأ بالنصب

(٩) الكتاب ٣/ ١١٠.

(١٠) ينظر مغنـي اللبيب ٢/ ٥٧ ويُنظـر اعراب القران ٢/ ٣٢٩ وينظر اعراب القران وبيانه ٥٣٤ – ٥٣٥ .

(١١) دلائل الاعجاز ١٩٩ .

(١٢) يُنظر التطور النحوي للغة العربية : ١٩٠ .

(١٣) كتاب شرح اللمع ١/ ٢٣٢.

فيمـا علمنـاه)) وقد جعل الكوفيـينَ وطائفةً من المتأخريـنَ قيام المفعول بـه المجرور مقام الفاعل اولى به من الصريحِ بحجةِ القراءة الشـاذة (لو لا نزل عليـه القران) (الفرقـان: ٣٢) وبيت جرير (١٤)

فلو ولدتْ فقيرة جرو كلبٍ

لسُبتَّ بذلك الجـرو الكلابـا

فنائب الفاعل في الشاهدين الجار والمجرور.

ومذهـبُ الكوفيينَ ان يجـوزَ اقامةَ غيره وهو موجـودُ: تقـدم او تأخر، فتقـول (ضُرب ضربٌ شديد زيدا، وضربّ زيدا ضربٌ شديدٌ)) وكذلك في الباقي، وستدلوا بذلك بقراءة ابي جعفر (ليجزي قوما بما كانوا يكسبون) (الجاثية: ١٤)

فالجار والمجرور: بها نائب الفاعل، وقوما مفعول به مقدم، وعليه قول الشاعر:

وانما يرضي المنيب ربه

ما دام معنيا بذكر قلبهُ

وقول رؤية بن العجاج:

لـم يعنَ بالعلياء الاسيدا

ولا شفى ذا الغي الا ذو هدى

الشـاهد فيه: قوله ((لم يعنَ بالعلياء الاسـيدا)) حيث نابَ الجارُ والمجرورُ _ وهو قوله ((بالعلياء)) عـن الفاعلِ، مع وجودِ المفعول بـه في الكلام وهو قوله (سيدا)

والبيتـان حجةٌ للكوفيـينُ والاخفش جميعاً لان النائـبَ عن الفاعلِ في البيتين متقـدمُ في كلَّ واحدٍ منهمـا عن المفعول به، والبصريون يرون ذلك من الضرورةِ الشعريةِ[١٤]

وذَكَـرَّ النحـاسُ في اعـرابِ الآيـةِ المذكورةِ سـلفا (يوسف: ٣٥) بان لها اكثرُ مِنَ رأي فرأي سيبويه او مذهب سيبويه ان (ليسجننه) في موضعِ الفاعلِ اي ظهر لهم ان يسـجنوه، واما قول المبردِ فخطاه بان جملة ليسجننه فاعلا لكن الجملة ما دل عليه بدا لي بدالهم بـداء، فحذف الفاعل لان الفعل يدل عليه كما قال الشاعر:

وحق لمن ابو موسى ابـوه

يوفقه الذي نصب الجبالا

• اراء المحدثين وادلتهم:

وللمحدثـينِ رأيَّ في هـذهِ المسـألةِ، فالجـواري يقول: (وليس هذا بالأمر الغريب فالفعل والاسـم في العربيـة فرعان من اصل واحـد، وكلاهما يدلُ على معنـاه في نفسـهِ كما يقـولُ النحـاةُ. وليس معنى الزمن الموجودِ في الفعلِ بمانع من استعمالهِ اسـتعمال الاسـم فهو يقع _ على حـدود يذكرون _ صفة اوحالاً او خبراً ومعنى كالأسـماء المشـتقة ولاسـيما اسـم الفاعل واسـم المفعول عـلى انهم، يجيـزون وقـوعَ الفعـلِ موقعُ الاسـمِ اذا سـبقَ حرف مصدري ويقولُ الزمخشري في اعراب الآية السالف ذكرها، (يوسـف:٣٥) فاعل بدا مضمر لدلالـة ما يفـسر عليه وهو ليسـجننه والمعنى بدا لهم بداء اي ظهر رأي ليسجننه[١٥].

وهـذا التأويلُ ظاهـرُ التكلفِ، وهـو فرقُ ذلك مخالـف لقاعدتهـم المشـهورة ان المفـسر عـين تفسـيره، ولـو قيلَّ في غـير القرانِ ثـم بدالهم ان

(١٤) المصدر نفسه ١/ ٢٣٢ (٢)شرح شذور الذهب:١٩٥.

(١٥) ينظر الكاشف ٢/ ٢٥٥ وينظر نحو القران ٣٠-٣١

يسجنوه، مع التسليمِ باختلافِ المعنى لما احتاجوا الى مثلِ هذا التعسفِ في التأويلِ، ويوضحُ الجواري رأي الفـراء حيث يقولُ بانــه كان اقرب الى الحقِ وادنــى الى الصوابِ وابعد عن التــزام ما لا حاجة الى التزامه من التقدير والتأويل المتكلف ها هو ذا يقول في اعراب قوله تعالى من سورة الانعام.

(كتــب على نفســه الرحمة ليجمعنكــم الى يوم القيامة لا ريب فيه) (الانعام: ١٢) والعرب تقولُ في الحــروفِ التي يصلحُ معهــا جواب الايمان بان المفتوحة وبالــلام فيقولون ارســلْتُ اليه ان يقومَ وارســلْتُ اليه ليقومن، وكذلك قولــه لقد تاب الله على النبــي والمهاجرين والانصــار الذين تبعوه في ســاعةِ العسرةِ من بعد ما كاد يزيــغ قلوب فريق منهم) وهــو في القران الا انك لو قلت: بدا لهم ان يســجنوه كان صوابا؟ عــلى ان العبارة القرآنية لا تقتصر على مــا ذكر ((من الحــروف التي يصلح معهــا جــواب الايمان)). مثــال ذلك قولــة تعالى: ((أفغير الله تأمروني اعبدّ ايها الجاهلون))[١٦].

وينتقــد الجــواري علمــاءَ النحــوَ، بمــا حملوه مــن حمــلِ ما لا يحتمــلُ ومن التكلفِ والتعســف وتأويله بحيث جعلوه جســما بلا روح، ومن هذه الانتقادات انتقاده الواضح للزمخشري في ســورةِ الرعــدِ، عندما يجعــلُ الباءَ في قوله تعــالى: (او لم يكف بربك انه على كل شيء شهيد) (فصلت: ٥٣) بربك في موضع الرفع على انه فاعل كفى، وانه على كل شيء شــهيد بــدل منه تقدير او لــم يكفهم ان ربك على كلَّ شيءٍ شــهيد ويقولُ: وانت ترى البونَ البعيــدَ بــين هذهِ العبــارةِ والنــص القرآني حيث يتجه الاسنادُ الى (ربك) فيه[١٧].

ويعــدا ايضا ومن بديع الاســتعمال في العبارة القرآنيــة وقــوع الفعــل فاعلا للأفعال الناســخة حين يكتفي بالمرفوعِ وهو اســلوبُ فيه ما فيه من الايجاز الرائع والاستغناء عما لا حاجة للكلام به. ومن ذلــك قوله تعــالى: (لقد تاب اللــه على النبي والمهاجرين والانصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلــوب فريق منهم) (التوبة: ١١٧) وكذلك في ســورة غافر/ ٥٠ وقوله تعالى في السورة نفسها / ٨٥ والذين لا يرتضون فكاكامن اسر القاعدة وان بان فســادها يركنون الى التأويل والتقدير كما هي عادتهم ومن كلامِ الجواري هذا يتضحُ لنا، بانه لا يميلُ الى المنطقِ والفلســفةِ، ولا الى التقديــر والتأويــل والتقديرِ، ومــن كلامهِ هذا يتضح لنا جليابانه يميلُ حسب ما اعتقد الى الرأي الكــوفي في هــذه المســألة ويرجح اقوالهــم بالأدلة والحجج القرآنية وغيرها.

• هل تقع الجملة فاعلا ونائبا عنه؟

لم يكن بدلاً لا كثرِ علماءِ النحوِ الذين ألفوا فيه، وتناولوا أبحاثُهُ وعرضوها، من ذكر هذه المســألة والــكلام عليها ما بين موضــح مناقش، ومختصر مشير إليها إشارة ما.

ولعــل الــرضي من الطائفــة الأولى. فقد ذكرَ أن الفــراءَ والكســائي أجازا قيــامَ جملةٍ خــبر: كان وجعــل، مقــام الفاعــل نحــو: كين يقــام، وجعل

(١٦) نحو القران ٣٠-٣١.

(١٧) نفسه ٢٩ .

يفعل. وأجـاز الفراءُ وحدة قيـام خبر كان المفرد نحو: كين قائم.

لكنـه رد ذلك بأمرين أحدهما أن الفعلين: كان وجعل، من عوامل المبتدإ والخبر. ولا يحذف المبتدإ في هـذا الباب إلا وهو منـوي. ويلزم عن ذلك عدم نيابـة خبر كان المفرد وهو ما أجازه الفراء وحده. وثانيهمـا أن الجملة لا تقوم مقـام الفاعل ونائبه إلا محكيـة أو مؤولـة بالمصدر مضمـون الجملة. وزاد قوله: لا معنى لنحو: كين القيام [١٨]. على أن سـيبويه أجاز نحو قعد وخرج بإضمار المصدر, لأن هذا المصدر يفيد معنى معينا، وإن كان الفعل المذكور عند سيبويه من غير صنف فعل كان [١٩].

ولابـن هشـام كلامُ عـلى المسـألةِ، يحمـل على التريـثِ والمراجعـةِ، فهـو ينص عـلى الخلاف في كـون الفاعل ونائبـه جملـة أو لا. وينص على أن المشـهور لا يكونـان. ويتبـع ذلـك أن ممن يجيز وقـوع الجملة فاعـلا أو نائبا عنه هشـما وثعلبا، وأن إجازتهما ذلك مطلقة نحو: يعجبني قام زيد. وكذلك الفراء وجماعة، لكنهم يفصلون، وأن هؤلاء ينسـبون ماذهبوا إليه مـن إجازته إلى سـيبويه. ويذكر أن الأكثرينَ منعوا ذلك ما جاء منه مما هو وهم،وأولوه[٢٠].

وأقتـضى الأمر مـن العلماء الذين عرضوا لهذه المسألة أن يبحثوا في جانبٍ من نفس المسألة، وهو ما ينوبُ عن الفاعلِ. وقـد اختلفوا في جملتهمِ من حيث أولية مـا ينوبَ من المنصوبـات. ولعل ذكر ذلك يفيدُ في توضيحِ البحثِ. فهذه المنصوبات هي: المفعـولُ به، والجـارُ والمجرورُ، ذلك لأن إسـقاط حـرف الجـر يتركه منصوبـاً، والظـرف بنوعيه، والحال، والمفعول له، والتمييز، والمصدر.

فأما سـيبويه فقد أجـاز إنابةَ المصدر إذا كان الفعـلُ لازماً عـلى أن يضمر ومعه قرينـة التوقع نحـو: قعد وخـرج، يقال ذلك لمـن ينتظر القعود ولمن ينتظر الخروج ويتوقعانه، وتقدمت الإشارة إليه.

وذكر الرضي المصدر وذلك إذا كان مفعولا وبني الفعل في الكلام للمجهول نحو: قمت فاستحسـن قيامي، وأصله: قمت قياماً.

وأهلُ الكوفةِ وطائفةَ من المتأخرين جعلوا قيامَ المفعـول به المجرور مقامَ الفاعلِ أولى من المفعول به الصريح بحجة القراءة الشـاذة} لولا نزل عليه القرآن}

[الفرقآن ٣٢]، وببيت جرير:

فلو ولدت فقيرة جرو كلب

لسب بذلك الجرو الكلابا

فنائب الفاعل في الشاهدين الجار والمجرور. بل إنهم أي أهـل الكوفة على إنابة غير المفعول به مع وجوده مطلقا دون شرط بحجة قراءة أبي جعفر {ليجـزى الله قوما بما كانوا يكسـبون} [الجاثية ١٤][٢١]. فالجـار والمجـرور: بما، نائـب الفاعل، وقما مفعول به مقدم، وعليه قول الشاعر

(١٨) شرح الكافية ٨٣/١.

(١٩) الكتاب ٤٦/١ .

(٢٠) مغني اللبيب ٤٢٨ وانظر قطر الندى ١٨٠ .

(٢١) النشر ٣٥٦/٢.

وإنمـا يرضي المنيب ربـــه

مـــادام معنيا بذكر قلبـه

وقول رؤية:

لـم يعن بالعلياء إلا سيدا

ولا شفى ذا الغي إلا ذو هدى

فالجـارُ والمجـرورُ: بذكـر، بالعليـاء، نائـبُ فاعـلُ في الموضعينِ بالرغم من وجـودِ المفعول به متأخرا، وهـو مما ذهبَ إليه الأخفشُ الصغيرُ علي بـن سـليمان تلميذ المـبرد، واختاره ابـن مالك في التسهيل.

وتصـدى العلمـاءُ لمثلِ ذلكَ بالتأويـلِ. فالقالي في شرح اللبـاب جعل كلمة ((الـكلاب)) مفعولا لـ: ولـدت، و((جـرو)) جعله منصوبا عـلى النداء أو الـذم وذكـر أن((الـكلاب)) منصوبُ عـلى الدمِ، والمعنى: فقيرة وجرو وكلب جمع في كلمة: الكلاب. وجعـلُ ابن الحاجب فعل: لسـب، بمعنى لحصل السب بسبب ذلك الجرو. والأزهري صاحبُ شرح التصريـح ذهبَ هذا المذهبَ، وهو أن يقدر مفعولا بـه مجازا، وجعـل إنابة غير المفعـول به عليه مع وجـودهِ من قبيـلِ تقديم الفرع عـلى الاصل دون داع.

وابـن هشـام, لـم يبعـد مما ذهـب إليه ابن الحاجب وصاحب شرح التصريح، فذكر أن أصل الآيـة ((ليجـزى الله قوما بما كانوا يكسـبون)) ليجـزي اللـه الغفران قومـا بما كانوا يكسـبون, تخذف الفاعل للعلم به، وأضمر الغفران لتقدم ما يدل عليه. فأسـتتر في الفعـل، وليس النائب الجار والمجرور[٢٢] .

(٢٢) شرح المفصل ٧/ ٧٤ وشرح ابن عقيل ١/ ٥٠٩.

وعلى هـذا تأويـل قوله عـز وجـل {وكذلك نجي المؤمنين} [الأنبياء ٨٨]

إذا قرئـت بنـون واحدة، وهي قـراءة أبي بكر وابـن عامر عـلى أن نائب الفاعل مصـدر الفعل: النجتـة، دون المفعول به: المؤمنين، لأن رفعه يغير الخـط[٢٣]. وقد حمل قوم إنابة المصدر عن الفاعل مـع وجـود المفعول به عـلى الشـذوذ[٢٤]. وإقامة المصـدر مقـام الفاعل مشروط عنـد القائل به ألا يكـون للتاكيد. فهـو عندئذ لايفيد شـيئا، والفعل يغنـي عنه, فلا بـد إذا أريدت إنابتـه من أن بفيد شيئا متجددا، كأنيدل على مرة: كتبت كتبة أو على صفة: سعي سـعي حثيث، أو على إضافة: يمضي مضى المسافر.

وبعـض رجـح نيابـة الطرفـين بحجـة أنهما مفعـولان بلا واسـطة نحو: التقي عند الشـجرة، تحدثت سـاعة، انتظر في الدار، ذهب به. واشترط هـؤلاء أن يكـون الظـرف متصرفـا ملفوظـا به. ولـم يشـترط غيرهـم كـون الظـرف متصرفـا. وأجازالكسـائي أن ينوب التمييز، لأن أصله: جاد غيث السماء

فقد خمسـةَ عشرَ متسـلقاً، أصله: فقد متسلقون عدتهم خمسة عشر. وردت

إنابة المفعول لأجله بحجة أنه مجرور، وليس من ضرورة الفعل. وأن الفعلَ ربما جاءُ بلا لغرض.

وكذلك حجةُ رد التمييز والمسـتثنى والمفعول له والحـال أي ليسـت هذه المنصوبـات من ضرورة الفعـل. فليـس كل فعـلٍ مقترنـاً بمفعـول معه،

(٢٣) الكشف عن وجوه القراءات السبع ٢/ ١١٣.

(٢٤) شرح المفصل ٧/ ٧٦.

والــواو فيه دليل الانفصــال، والحالَ قليلةُ المجيء في الكلام.

ويلحــق بهــذه المفاعيــل مفعول علــم الثاني وبابــه،إذا كان جملة أو جارا ومجــرورا أو ظرفا غير متــصرف، فهــذا كله لايقــوم مقــام الفاعلِ. وكذلك ما نصب ثلاثة مفاعيل، لأن المفعولَ الثالث أصلــه الثاني قبل أن يغيرَ الفعــل لينصبُ مفعولاً ثالثاً[٢٥].

واختــصرَ الــرضي ردْ هــذه المفاعيل بما جــاءَ مِنْ اختيــار ابن الحاجــب فقــال[٢٦].((الأولى أن يقال كمــا كان ـ دخل في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيــص الفعــل به أولى بــه)). ومضمون هذا القــول لايعني رد هــذه المفاعيــل او نيابة أحدها دون الآخــر بل يعني أنها قابلة للإنابة عن الفاعل ونائبه، بحســب مراد المتكلــم أو الكاتب وصلتها بالفعــل. وقريب من ذلك ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجانــي في شرحــه للمعتضد. وإن قــدمَ قولهَ بعدم جوازِ وضعِ المفعول به موضعِ الفاعلِ إلا إذا لم يوجدْ في الكلام فقال[٢٧]((فأن عري الكلام من ذلكَ، ووجــدتُ فيه مصدراً مجــروراً وظرفاً كنت بالخيــارِ في أقامــةِ أي ذلك مقــام الفاعل.. وجملة هذه الأشياء المتساويةِ في اســتحقاقِ محل الفاعلِ لعدم التفاضل بينها)) والأشــياء التي أرادهابغير المفعول به الجار والمجرور والظرفان والمصدر.

ويدل على هذا أيضا قول الزمخشري في المفصل وقــول ابن يعيش في شرحه له. وكلاهما ينص على ذلك نصا [٢٨]((متســاوية في جواز إقامة أيا شئت مقــام الفاعل... كما كان ذلك مــع المفعول به)). لكنهما في إنابة الجملة عن الفاعل أو ما قام مقامه فنصهما فيه قول ابن يعيش[٢٩]((والفاعلٌ لايكون جملةً فكذلك ما وقعَ موقعه...) والحجةُ أن الجملَ لاتكون إلا نكراتٍ))، ولذا فلا يصحُ إضمارُها لان الإضمارُ من شأنِ المعرفةِ.

على أن عدةُ شــواهد مــن النصِ العزيزِ جاءَتْ تؤيــد في توجيــه إعرابهــا قــول القائلــينَ بنيابــةِ الجملِ عن الفاعــلِ غير الجملةِ المحكيةِ. فقوله عز وجل{أولــم يهد لهــم كم أهلكنا} [الســجدة ٢٦] فالفاعــل في الآية كلمة كم. فهــي رفع بــ ((يهد)) عنــد الفراء، يقــولُ[٣٠] ((كأنك قلــت: أولم تهدهم القــرون الهالكة. وفي قراءة عبدالله رضي الله عنه في ســورة طه {أولم يهد لهم مــن أهلكنا}. ويقول بعــد ذلك موضحا ماتقدم ((وتقــول: قد تبين لي أقــام زيــد أم همرو، فتكــون الجملــةُ مرفوعةُ في المعنى، كأنك قلت: قد تبين لي ذاك))

والــرَّضي يــؤول الآيــة بقولــه: أولــم يهد لهم إهلاكنا. وكذلك قوله تعالى {وتبين لكم كيف فعلنا بهم} [إبراهيم ٤٥]، فأولهما: تبين لكم فعلنا بهم. وجعلُ ذلكَ من صنــفِ الجملةِ المحكيةِ مما يجوزُ وقوعهُ فاعلاً أو نائباً عنه كماِ هو في قوله عز وجل {قيل يا أرضي أبلعــي ماءك}[هود ٤٤] بحجةِ أن الجملــةَ محكيــة، ويمكــن أن تقومَ مقــامَ الفاعلَ مؤولة بالمصدرِ المضمون

(٢٥) شرح المفصل ٧/٧٢.
(٢٦) شرح الكافية ١/٨٥.
(٢٧) المقتصد في شرح المعتضد ١/٣٥٢ .
(٢٨) شرح المفصل ٧/٧٦ .
(٢٩) شرح المفصل ٧/ ٧٢ .
(٣٠) معاني القران ٢/٣٣٣ وانظر شرح الكافية ١/٨٣.

وردَ النسفي هذا التخريجَ لمثلِ هذهِ الآياتِ فجعلَ فاعلَ: تبينَ، مضمراً بحجة الأستفهام لا يعمل فيه ما قيبه [٣١]. ويخرج قوله سبحانه {أولم يهد للذين يرثون الأرض من بعد أهلها أن لو نشاء أصبناهم بذنوبهم} [الاعراف ١٠٠]،بجعل ((أن لو نشاء)) فاعلا للقعل ((يهد)) على أن ((أن)) مخففة من الثقيلة، يقول: أو لم يهد للذين يخلفون من خلا قبلهم..

هذا الشأن وهو أنا لو نشاء أصبناهم))[٣٢].

ومن ذلك ما ذكرَ ابنِ هشامِ أن مثلَ هذهِ النصوص محمولٌ على المعلقِ عن العملِ لفعلِ قلبي نحو: رأى، حسِب وجد قوله عز وجل {ثم بدا لهم من بهد ما رأوا الآيات ليسجننه حتى حين} [يوسف ٣٥]. وهذا مما أخذ به الفراءُ وجماعةٌ ونسبوه إلى سيبويه.

وأجازَ هشامُ وثعلبُ مثله مطلقاً كما تقدم في أول البحث، نحو: يعجبني قام زيد، ويعجبني يقوم زيد، ومما احنجا به قول الشاعر:

وما راعني إلا يسير بشرطة

وعهدي به قينا يسير بكير

وتخريجُ ذلك عنده أي أبن هشام على إضمار مصدر للفعل ((بدا)) أي بدا البدو، أو ضميرُ السجنِ المفهوم، وتقدير ((أن)) قبل الفعل ((يسير)). وهذا ماذهبَ إليه الأكثرون، وجعلوه مما يوهم[٣٣].

وذكر ذلك أيضاً في كتابِ آخرَ له،فذكر الآية الكريمة {ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم} [الحديد ١٦] ففاعل ((يأن)) المصدر: أن تخشع، تأويله: الخشوع[٣٤].

وعلى هذا ما جاءَ من قراءاتٍ لطائفةٍ من الآياتِ نحو قوله تعالى {ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا والله ربنا ما كنا مشركين} [الأنعام ٢٣] أي لم تكن فتنتهم إلا قولهم [٣٥]. فالرفع على أنه أسم ((تكن)) إذا قرئت بالتاء. وهي قراءةُ نافعُ وأبي عمرو وأبي بكر. والنصب خبراً لـ((يكن)) إذا قرئت بالياء. وهي قراءةُ حمزةُ والكسائي. وحجةُ الرفع قوله عز وجل {فما كان جواب قومه ألا أن قالوا..} [النمل ٥٦] بنصبِ ((جواب)) وحرف عبد الله رضي الله تعالى عنه ((فما كان فتنتهم)) بتذكير الفعل أي قراءته بالياء. ومثل ذلك قوله تعالى {فانظر كيف كان عاقبة مكرهم أنا دمرناهم وقومهم أجمعين} [النمل ٥١] بفتح همزة ((أنا)) وهي قراءة أهلُ الكوفة. وتأويله الرفع بالعطف على ((عاقبة)) اسم كان. وحجة هذا الوجه قراءة أبي رضي الله عنه ((كيف كان عاقبة مكرهم أن دمرناهم))[٣٦]. ومثله قوله تعالى {وما كان لبشر أن يكلمه الله إلا وحيا أو من وراء حجاب} [الشورى ٥١] فاسم كان: أن يكلمه[٣٧].

ويتضحُ من كلامِ السيوطي على المسألة أن أصحَ المذاهب منع الإسناد إلى الجملة فاعلا أو نائبا عنه. أما ما جاء منه في نحوَ الآيات المتقدم ذكرها.

(٣١) تفسير النسفي ٢/٢٦٦
(٣٢) تفسير النسفي ٢/٦٧.
(٣٣) مغنى اللبيب ٤٢٨.
(٣٤) قطر الندى ١٨٠
(٣٥) حجة القراءات ٢٤٣.
(٣٦) حجة القراءات ٥٣٢
(٣٧) حجة القراءات ٦٤٤.

فتخريجهـا عنده بمثـل ما أتيت عليـه قبل قليل. وجـواز الأمر مع أفعـال القلوب بـشرط التعليق. ونـص أن إجـازة غير ذلـك نحو: يسرنـي خرج عبداللـه، ونسـب إلى سـيبويه، عـلى ماذكـر ذلك الرضي. وفي كتابٍ آخر له نقل عن أبي حيان قوله: أصـلُ الجملةٍ أن لايكون لهـا موضعٌ من الإعراب. فهي إذا كان لها موضعٌ قدرَتْ بالمفردِ، لأن المعرب إنما هـو المفـرد. والأصـل في الجملـة أن لاتكون مقدرة بالمفرد. ثم شرع في بيان أقسام الجملة مما لـه محل وما ليس له محل. ونـص على أن إعراب سـتة باتفاق، واثنان فيهما الخـلاف أي ما يقدر بفاعلِ وما يقدر بنائب عنه[٣٨]

ومن دراسةِ بعضُ المستشرقينَ للمسألة ما ذكره برجشتراسر أن الجملةَ المسند إليها أقل وقوعاً من سـواها. وهو في تقريره لذلك كأنه يخص الجملة المصـدرة بحرف مصـدري، لأنه يمثـل لها بقوله ((وعلى العمـوم فـ((ما)) أندر كثـيرا من((أن)) و((أن))، ويقـلُ أسـتعمالها تدريجيـاً مع تطورِ اللغةِ العربيـةِ... والجملةُ المصدريةُ هي الفاعل في كلِ ذلك))[٣٩].

وعندي أن المسـألة تدورُ مع أصول تمحصَتْ في عرضِ أهل العلم فلا ينبغي أن تغفلَ عند تقرير حكم مـا. فالسـماعُ والقَيـاسُ ومـادةُ الاحتجاجِ ومدلـول النحو ومذاهب العلمـاء وتعليلاتهم، كل ذلـك ممـا يدعو إلى النظـر والتريـث في نحو هذه المسألة.

ففـي ما جاء به السـماع مـن كلام العرب وما خلص إليه العلمـاءُ في نصوصِ من القرآن الكريم تأييد لإنابة الجملة فاعلا أو نائبا عنه. قال أسـماء بن خارجة[٤٠]:

أو ليس من عجب أسائلكم

ما خطب عاذلتي وما خطبي

فجملة: أسئلكم، الفعلية رفع أسما لـ: ليس وقال دريد بن الصمة[٤١]:

وهون وجدي أنما هو فارط

أمامي وأني وارد اليوم أو غد

فجملـة: أنما هو, الاسـمية رفع فاعـلا لـ: هون. وقال هدبةٌ بن خشرم[٤٢]

عسى الكرب الذي أمسيت فيه

يكون وراءه فرج قريب

فجملة: يكون، الفعلية يمكن أن تجعلَ رفعاً اسما لـ:عسى.

ومن ذلك في النص العزيز ما ذكره أبو علي في قوله عز وجل {من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم} [التوبة١١٧] من أن فعل ((يزيغ)) رفع فاعلا لـ: كاد، أو نصب خبرا لها، ويقدر اسم لها هو ضمير القصة والحديثُ المفسرُ بالجملِ[٤٣].

وكذلك مانقله مكي بن أبي طالب من مذاهبِ أهلِ النحـو أن فاعلَ ((بدا)) في قوله تعالى {ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه} [يوسف ٣٥] عند سيبويه محذوفٌ قامَ مقامهُ جملة ((ليسجننه))، وعنـد المبرد مصـدر الفعل: بدا، وعنـد آخرين أن الفاعل محذوف ولم يعوض بشيء[٤٤].

وهذه الجمل أو هذه الأفعال مما ليس مسـبوقا بحرف مصـدري .وللرضي كلامُ عـلى الجملةِ مما

(٣٨) همع العوامع ١/ ١٦٤ والأشباه والنظائر ٢/ ٢٤.
(٣٩) التطور النحوي ١٩٠.

(٤٠) الاصمعيات ٤٩.
(٤١) الاصمعيات ١٠٦.
(٤٢) المقتصد في شرح المعتضد ١/ ٣٦٠.
(٤٣)المسائل العسكريات ٧٣.
(٤٤) مشكل اعراب القران ١/ ٤٣٠.

استقرَ عليه مذهب النحويينَ. وذلك أن الجملة نكرةٌ، وهو ما دعاهم إلى أحكامٍ يعتلون بها في رفض قيام الجملة فاعلا أو نائبا عنه. فنصَ أن التنكيرَ والتعريفَ من عوارضِ الذاتِ التي من شأنهِا الإشارةُ إلى محسوسٍ. والجملةُ ليست ذاتاً ولا شيئاً محساً، يمكن أن يشار إليه. ولذا فهي لانكرةٌ ولامعرفةٌ، وخلصَ إلى حكمٍ فيها من حيث الإعراب، وهو أن الجملةَ لها محلٌ إذا صحَ وقوعَ المفردِ في موضعها[٤٥]. وهذا يوافق كلام سيبويه قوله[٤٦] ((ومن كلامهم أن يجعلوا الشيء في موضع على غير حاله في سائر الكلام)). وقوله[٤٧] ((إنما يقدمون الذي بيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم)).

وأصلُ المسألةِ أي وقوع الجملة الفعلية غير المحكيةِ وغير المصدريةِ أو المقدرةِ بحرفِ مصدري يتقدمها، فاعلا أو نائبا عنه، ملاحظ في نصوص العربية. وذكري لها في هذا البحث للتنويه بجانب وقع الخلاف فيه. ولطالما كان هذا النوعُ مْن الخلافِ مثاراً للفكر، ومبعثاً على مراجعةِ المذاهبِ، ومجالا للتجديدِ في الفهمِ والكشفِ عن جوانبِ أتى عليها زمن، عدت فيه من المسلمات والبديهيات.

وهذا ما يحققُ سبراً للغةِ

ومرانةٌ لاستعمالِها، وتوليدا لطرقِ التفكيرِ عند المتكلمينَ بها.

وقد تخللَ البحثُ على عنواناتٍ عدةٍ.

وكلُّ املي في هذا البحثِ ان يرقى الى مستوى الطموحِ واسأله تعالى ان يجعلَهُ خالصاً لوجههِ الكريمِ وان يغفرَّ لي ذنوبي أنَّه سميعُ مجيبُ

(٤٥) شرح الكافية في النحو ١/٣٠٧.

(٤٦) الكتاب ١/٥١.

(٤٧) الكتاب ١/٣٤.

مصادر البحث ومراجعه

ـ القرآن الكريم.

ـ اعراب القران لابن جعفر احمد بن محمد بن اسماعيل النحاس (ت ٣٣٨هـ) تحقيق د. زهير غازي زاهد طبعة العاني بغداد ١٩٧٧ م.

ـ اعراب القران وبيانه تأليف الاستاذ محي الدين الدرويش اليمامة للطباعة والنشر والتوزيع بيروت دار ابن كثير.

ـ التطور النحوي للغة العربية بر جستر اسر تحقيق د. رمضان عبد التواب اللغة العربية محاضرات القاها في الجامعة المصرية الناشر مكتبة الخاتجي بالقاهرة ١٩٩٧م.

ـ تفسير القرطبي الحكيم المشهور بتفسير المنار. تأليف السيد الامام محمد رشيد رضا ١٨٦٥م – ١٩٣٥ م.

ـ التفسير الكبير. او مفاتيح الغيب للأمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسن بن علي التميمي البكري الرازي الشافعي منشورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.

ـ الطراز: للأمام يحيى بن حمزة بن علي بن ابراهيم العلوي تحقيق د. عبد الحميد هنداوي المكتبة العصرية صيدا بيروت الطبعة الاولى ١٤٢٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

ـ الكامل في اللغة والادب ابو العباس المبرد / تحقيق جمعة الحسن / دار المعرفة بيروت _ لبنان الطبعة الثانية ٤٢٨هـ - ٢٠٠٧ م.

ـ درة التنزيل وغرة التأويل في بيان الآيات المتشابهات في كتاب الله العزيز الشيخ الامام ابي عبدالله محمد بن عبدالله الخطيب الاسكافي (ت٤٢٠هـ) اعتنى به الشيخ خليل شحا دار المعرفة بيروت – لبنان الطبعة الاولى ١٧٢٢ م.

ـ دلائل الاعجاز / عبد القاهر الجرجاني تحقيق محمود محمد شاكر مطبعة المدني بالقاهرة ١٩٩٢.

ـ كتاب سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر ابو بشر، تحقيق عبد السلام محمد هارون دار القلم مصر ١٩٦٦ والجزء الثالث الهيئة المصرية العامة لكتاب ١٩٧٣ م.

ـ كتاب شرح اللمع: لجامع العلوم المتوفي سنة ٥٤٣هـ

دراسة وتحقيق د. محمد خليل مراد الحربي وزارة الثقافة بغداد – ٢٠٠٢ م.

ـ شرح ابـن عقيل. قاضي القضاة بهـاء الدين عبدالله بن عقيـل العقيلي الهمداني المصري الناشر دار وزارة الثقافة بغداد – ٢٠٠٢ م.

ـ شرح الالفيـة: لابن النظم ابـي عبدالله بدر الدين محمد ابـن الامام جمال الدين محمد بن مالك / دار احياء التراث العربي بيروت – لبنان – ٢٠٠٣ م.

ـ شرح الرضي على الكافية: تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر منشـورات جامعة قار يونس بنغاري الطبعة الثانية ١٩٩٦ م.

ـ شرح الرضي على الكافية ابن الحاجب دار الكتب العلمية – بيروت

ـ شرح شـذور الذهب في معرفة كلام العرب تأليف الامام ابـي محمد عبداللـه جمال الدين بن يوسـف بن احمد بن عبدالله بن هشام الانصاري – المصري ومعه كتاب منتهي الارب بتحقيـق شرح شـذور الذهب تأليـف محمد محيي الدين عبد الحميد دار الطلائع للنشر والتوزيع ٢٠٠٤.

ـ قضايـا نحوية: مهدي المخزومـي / ابو ظبي / المجمع الثقافي ٢٠٠٢ م.

ـ قطر الندى، وبل الصدى، لابن هشام الانصاري لبنان – بيروت ٢٠٠٢.

ـ مغني اللبيب عن الكتب الاعاريب تأليف الامام ابن هشام الانصاري (٧٦١) قدم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن محمد، اشرف عليه يعقوب منشـورات محمد علي بيضون دار الكتب العلمية بيروت – لبنان ١٩٩٨ م.

ـ نحو القران: احمد عبد السـتار الجواري مطبعة المجمع العلمي العراقي بغداد ١٣٩٤ هـ - ١٩٧٤ م.

(٢٢) الموفقـات – ابو اسـحاق الشـاطبي (المطبعة الرحمانية بمصر).

ـ الأصمعـي عبد الملك بـن قريب بن عبد الملك أبو سـعيد ت أحمد محمد شـاكر وعبد السلام محمد هارون الطبعة الثانية دار المعارف مصر ١٩٦٤

ـ ابن الأنباري محمد بن القاسـم بن بشار أبو بكر إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل ط١ ت محيي الدين عبـد الرحمن رمضـان مطبوعـات مجمع اللغـة العربية دمشق ١٩٧١

ـ برشـتراسر جوتلهف برك النطور النحوي للغة العربية أخرجه وصححه د: رمضـان عبد التواب مكتبة الخانجي ودار الرفاعي القاهرة ١٩٨٢

ـ الجرجانـي عبد القاهر بن عبدالرحمن المقتصد في شرح المعتضد ت د: كاظم بحر المرجان العراق ١٩٨٢

ـ ابـن الجـوزي محمـد بـن محمد أبـو الخـير النشر في القـراءات العشر عني بتصحيحـه وطبعه لأول مرة محمد أحمد دهمان مطبعة التوفيق دمشق ١٣٤٥